أبعد من عباس وأوسلو

رشيدالخالدي•

الأسبوع الماضي، أعلن محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية و"منظمة التحرير الفلسطينية"، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فشل المجهود الذي بُذِل على امتداد 25 عاماً لإنشاء دولة فلسطينية من خلال عملية أوسلو التي تمت برعاية أميركية. لقد تأخّر هذا الإعلان كثيراً. فالاتفاقات المبرَمة بين إسرائيل و"منظمة التحرير الفلسطينية" والمعروفة باسم اتفاقات أوسلو، حملت معها كارثة للفلسطينيين، في حين أنها كانت بمثابة هدية لأولئك الذين يتمنّون في إسرائيل والولايات المتحدة الإبقاء بصورة دائمة على الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة المستمر منذ نحو نصف قرن. والدليل على الثمار المريرة لهذه الاتفاقات تفاقُم موجة العنف حالياً بين الفلسطينيين والمستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لم يكن الهدف من عملية أوسلو السير باتجاه قيام دولة فلسطينية أو منح الفلسطينيين حق تقرير المصير. بل أرادتها إسرائيل من أجل تنظيم احتلالها للأراضي الفلسطينية، وذلك عبر إنشاء السلطة الفلسطينية لتكون بمثابة متعاقد من الباطن. في اتفاقات أوسلو وما تلاها من اتفاقات، حرص الإسرائيليون على عدم إدراج بنود وأحكام من شأنها أن تؤدّي إلى قيام كيان سياسي فلسطيني ذي سيادة فعلية. حتى إن هذه النيّة واضحة بدرجة أكبر في التوسيع الكبير للمستوطنات اليهودية غير الشرعية في الأراضي المحتلة، والذي بدأ إبان انطلاق عملية أوسلو. كان عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية أقل من مئتَي ألف عند بدء المفاوضات، أما الآن فيصل العدد إلى أكثر من ستمئة ألف. الجزء الوحيد من اتفاقات أوسلو الذي طُبِّق بحذافيره هو الحماية التي تؤمّنها السلطة الفلسطينية للاحتلال الإسرائيلي والمشروع الاستيطاني عبر فرض الإجراءات الأمنية على شعبها.

في عملية أوسلو والمرحلة اللاحقة، كان أداء قيادة "منظمة التحرير الفلسطينية" سيئاً جداً في إدارة أوراقها التي كانت في الأصل ضعيفة. فنظراً إلى الصفاقة الإسرائيلية، فضلاً عن عدم كفاءة الفلسطينيين في التفاوض، تسبّبت عملية أوسلو بزيادة الخلل في ميزان القوى، بدلاً من المساهمة في تحقيق التوازن بين إسرائيل، القوة العظمى الإقليمية المسلّحة نووياً والتي تحظى بالدعم من القوة العظمى العالمية الوحيدة، من جهة، والفلسطينيين، هذا الشعب الذي لا دولة له والذي يعيش في ظل الاحتلال وفي المنفى، من جهة أخرى. وقد تمكّنت إسرائيل، بفضل الولايات المتحدة التي ألقت بثقلها خلفها وجعلت كفّة الميزان تميل بقوة لصالحها، من فرض إرادتها، وتثبيت دعائم نظام أبارتهايد حيث لا يزال ملايين الفلسطينيين يعيشون تحت الحكم العسكري الإسرائيلي من دون حقوق أو أمن فيما تستولي إسرائيل على أرضهم ومياههم ومواردهم الأخرى.

• رئيس تحرير مجلة *Journal of Palestine Studies*.

أعلن عباس، أحد المهندسين الأساسيين لاتفاقات أوسلو، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، أنه لن يتقيّد بعد الآن ببنود الاتفاقات ما لم تكفّ إسرائيل عن ازدرائها. لن يعني هذا الكلام الكثير إذا لم يُترجَم تحرّكاً ملموساً مثل حلّ السلطة الفلسطينية أو وقف التعاون بين الشرطة شبه العسكرية التابعة للسلطة الفلسطينية والجيش الإسرائيلي. لا مؤشرات توحي بأن أياً من هذين الأمرين سيحدث في القريب العاجل.

آن الأوان لوضع حد لمهزلة "عملية السلام" "التي لا نهاية لها"، والتي لا تؤدّي سوى إلى زيادة المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعية والتسبّب بمزيد من المعاناة للفلسطينيين. الحاجة بدلاً من ذلك هي إلى أنموذج جديد بالكامل مستند إلى القانون الدولي، وحقوق الإنسان، والمساواة للشعبَين. فكما برهنت إدارة أوباما من خلال المسألة الكوبية والاتفاق النووي الإيراني، من شأن اعتماد مقاربة جديدة وأكثر عدلاً لمعالجة المشكلات المستمرة منذ وقت طويل والتي تبدو مستعصية في الظاهر، أن يعود بثماره. يجب تطبيق النهج نفسه في السياسة الأميركية المعتمدة في التعاطي مع المسألة الإسرائيلية–الفلسطينية، على الرغم من الضغوط المتوقّعة التي لا شك في أن اللوبي الإسرائيلي سيمارسها لقطع الطريق أمام أي تغيير في الوضع القائم.

الشعب الأميركي متقدّم بأشواط على سياسييه الجبناء في هذا الصدد. يعارض عدد متزايد من الأميركيين، لا سيما في صفوف الشباب وأصحاب البشرة السوداء والتقدّميين، الدعم الأميركي غير المشروط لإسرائيل. فقد كشف استطلاع آراء أجري في كانون الأول/ديسمبر 2014 أن 39 في المئة من الأميركيين يدعمون فرض عقوبات على إسرائيل بسبب رفضها وقف بناء المستوطنات. وبحسب استطلاع آراء أجري في آذار/مارس 2015، تراجع دعم الديمقراطيين لإسرائيل بنسبة عشرة في المئة مقارنةً بالعام الماضي. من الأجدى بالمسؤولين الكبار في الحزب الديمقراطي أن يعيروا آذاناً صاغية لأصوات الشريحة المتزايدة في القاعدة الحزبية التي تبدي استعداداً للقبول بسياسة منصفة وعادلة في التعاطي مع المسألة الإسرائيلية–الفلسطينية.

تقوم الولايات المتحدة والمجتمع الدولي بتسليح النظام العسكري القمعي الذي فرضته إسرائيل على الفلسطينيين، وتمويله ودعمه ديبلوماسياً. إذا أريد التوصّل إلى سلام عادل ودائم، يجب وضع حد لهذا الدعم الخارجي الذي لا يستطيع الاحتلال الإسرائيلي ومنظومته الاستيطانية الاستمرار من دونه. بدلاً من الزيادة الموعودة في المساعدات العسكرية إلى إسرائيل (والتي تضاف إلى المبلغ الخيالي أصلاً الذي يفوق الثلاثة مليارات دولار في السنة) من أجل استرضائها في موضوع إبرام الاتفاق النووي الإيراني الذي أبدى نتنياهو معارضة شديدة له، بإمكان الولايات المتحدة أن تبدأ باشتراط احترام إسرائيل للقانون الأميركي والدولي بغية الاستمرار في تقديم المساعدات العسكرية إليها. هذا ما طالبت به مؤخراً النائبة الديمقراطية من مينسوتا، بيتي ماكولوم، في رسالة موجّهة إلى وزارة الخارجية الأميركية.

حان الوقت ليتوقّف المسؤولون الأميركيون عن الاختباء خلف أوهام أوسلو و"عملية سلام" ماتت قبل زمن بعيد وتسبّبت في شكل مباشر بالمأزق الراهن والاضطرابات التي نشهدها اليوم في شوارع القدس والضفة الغربية. إذا كان السياسيون وصنّاع السياسات الأميركيون يرغبون فعلاً في الشيء نفسه، عليهم أن يتخلّوا عن الاستراتيجيات المفلسة والكلام المبتذل العقيم، وأن يتّخذوا خطوات حاسمة لوضع حد للاحتلال والاستعمار واللامساواة التي لا يمكن أن تستمر لحظةً واحدة من دون دعم أميركي كبير.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/